

Distr.: General
5 October 2009
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي:

التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي

الدورة الثانية

جنيف، ١٤-١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

دور التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالتنمية
الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في البلدان النامية

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

الموجز التنفيذي

في ظل ازدياد التعاون الاقتصادي بين الجنوب والجنوب، توجد فرص كثيرة أمام البلدان النامية للإفادة من تجارب شركائها الأكثر نجاحاً في العالم النامي عن طريق تدعيم الروابط التجارية والاستثمارية ونقل المعرفة. ومنذ عام ٢٠٠٥، أدى الطلب الدولي المتزايد على منتجات الأغذية وتحويل بعض المحاصيل الغذائية إلى إنتاج وقود أحيائي والمضاربة المفرطة في أسواق السلع الأساسية إلى حدوث زيادات حادة في أسعار بعض المنتجات الغذائية الرئيسية، مما أطلق في نهاية المطاف في عام ٢٠٠٨ الأزمة الغذائية العالمية. وكان الإحساس بالتأثير السلبي المباشر لهذه الأزمة أشد ما يكون في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات العجز الغذائي والبلدان المعتمدة على الواردات، ولا سيما ما يقع منها في أفريقيا، التي ارتفعت فواتير وارداتها الغذائية في المتوسط بنحو ٦٠ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ومن حسن الحظ أن الأسعار قد هبطت من ذروتها في أواسط عام ٢٠٠٨، على الرغم من أنها ما زالت أعلى من مستوياتها القائمة قبل الأزمة. ولذلك ما زال انعدام الأمن الغذائي يشكل شاغلاً ملحاً لكثير من الاقتصادات الفقيرة ويجب إيلاؤه مكانة أبرز في جدول أولويات العمل العالمي في مجال التنمية، وهو أمر ما فتئ الأونكتاد يشدد عليه. وتبحث مذكرة المعلومات الأساسية هذه كيف يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب، بما في ذلك ما يحدث منه بدعم من الشركاء في التنمية (التعاون الثلاثي)، أن يزيد من الإنتاج الزراعي، وخاصة في الاقتصادات المنخفضة الدخل والاقتصادات ذات العجز الغذائي، وأن ييسر الانتقال إلى إنتاج زراعي مستدام، ويساعد على التصدي لويلات الفقر العالمي.

ومنذ ظهور الأزمة الغذائية العالمية، انتقلت الزراعة إلى صدارة جدول الأعمال المتعلق بالتنمية. وتنصب معظم التعليقات المقدمة على إخفاق الزراعة في كثير من البلدان النامية في أن تعمل كمحرك للتنمية وللحد من الفقر. ولكن تجارب البلدان النامية ليست جميعها إخفاقات. فكما تُبين مذكرة المعلومات الأساسية هذه، توجد قصص نجاح تنطوي على إسهام الزراعة في النمو الاقتصادي المستدام وفي الحد من الفقر وفي تحقيق الأمن الغذائي. وتتيح هذه النجاحات دروساً هامة يمكن أن تستفيد منها البلدان التي عانت من الأزمة أشد المعاناة، كما تبرهن هذه النجاحات على الإمكانيات الهائلة التي يمكن أن يتيحها التعاون بين الجنوب والجنوب. وسيتولى اجتماع الخبراء هذا التابع للأونكتاد تناول كيف يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي أن يساعدا الاقتصادات الفقيرة على عكس اتجاه التدهور في الإنتاجية الزراعية وزيادة الاستثمار في الزراعة وفي الهياكل الأساسية الريفية والبحث والتطوير الزراعيين.

أولاً - مقدمة

١- في السنوات الأخيرة، أدى الطلب الدولي المتزايد على المنتجات الزراعية، وتحويل بعض المحاصيل الغذائية إلى إنتاج الوقود الأحفائي، والمضاربة المفرطة في أسواق السلع الأساسية إلى حدوث زيادات حادة في أسعار بعض المنتجات الغذائية الرئيسية، مما أطلق في نهاية المطاف الأزمة الغذائية العالمية التي حدثت في عام ٢٠٠٨. ففي الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وحزيران/يونيه ٢٠٠٨ وحدها، ازدادت أسعار الذرة ثلاث مرات تقريباً - وهي محصول غذائي أساسي في كثير من المجتمعات المحلية الفقيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما ازدادت أسعار القمح بنسبة ١٢٧ في المائة، وقفزت أسعار الأرز بنسبة ١٧٠ في المائة. وقد حدث قدر كبير من هذه الزيادة فيما بين آذار/مارس ٢٠٠٧ وآذار/مارس ٢٠٠٨، مع حدوث زيادات حادة في الأسابيع التي سبقت وصول الأسعار إلى ذروتها.

٢- وعلى الرغم من أن الأزمة قد اعتُبرت عالمية، فإن الإحساس بتأثيرها السلبي المباشر كان أشد ما يكون في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات العجز الغذائي والبلدان المعتمدة على الواردات، ولا سيما ما يقع منها في أفريقيا، التي نمت فواتير وارداتها الغذائية في المتوسط بنحو ٦٠ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وبالنظر إلى أن نصيب الأصناف الغذائية يبلغ ٥٠ إلى ٨٠ في المائة من الإنفاق الاستهلاكي للفئات المنخفضة الدخل ووسط السكان، أحدثت الزيادات الحادة في الأسعار تأثيراً مباشراً على اتجاهات الفقر، كما أحدثت في بعض البلدان اضطراباً سياسياً^(١).

٣- ومع تراجع وثبات أسعار الأغذية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، خفّت التوترات الاجتماعية والسياسية. بيد أن الأسعار قد ظلت في كثير من البلدان أعلى من تلك القائمة قبل الأزمة، وفيما يتعلق بهذه البلدان فإن الأزمة بعيدة عن أن تكون قد ولّت الأدبار. وفي نهاية عام ٢٠٠٨، قدّرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أن ٣٣ في المائة من البلدان ما زالت تواجه أوضاعاً تتسم بالأزمة، تتصف في بعض الحالات بأنها أسوأ مما كان عليه الوضع قبل بضعة شهور (الفاو، ٢٠٠٨). وقدّرت الأمم المتحدة أن أكثر من ١٢٠ مليون شخص قد هبطوا منذ عام ٢٠٠٦ إلى ما دون خط الفقر البالغ دولاراً واحداً في اليوم وذلك بسبب الزيادات في أسعار الأغذية، وكان أكثر السكان تأثراً يوجدون في جنوب آسيا وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وفي الواقع فإن المكاسب التي تحققت في مجال القضاء على الجوع منذ أوائل التسعينات، حين انخفضت نسبة الجوعى من ٢٠ في المائة في ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ١٦ في المائة في ٢٠٠٤-٢٠٠٦، قد عكست في عام ٢٠٠٨، وهو ما يرجع بقدر كبير إلى ارتفاع أسعار الأغذية. ويوجد حالياً قرابة مليار شخص في العالم يعانون من نقص في التغذية. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إذا لم تُتخذ تدابير جريئة لعكس

(١) أطلقت زيادات الأسعار الغذائية أحداث شغب في أكثر من ٢٠ بلداً وكانت هي السبب الرئيسي لسقوط حكومة واحدة على الأقل.

اتجاه التدهور في الاستثمار والإنتاجية الزراعيين في كثير من البلدان النامية، وبخاصة في مجال إنتاج الأغذية.

٤- وقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى أن تحجب خلفها في الأشهر الأخيرة الأزمة الغذائية العالمية التي حدثت في عام ٢٠٠٨. بيد أن انعدام الأمن الغذائي ما زال يشكل شاغلاً ملحاً لكثير من الاقتصادات الفقيرة، ويجب إعطاؤه مكانة أبرز في جدول أولويات العمل العالمي في مجال التنمية، وهو أمر ما فتئ الأونكتاد يشدد عليه. وقد نبّه الأونكتاد أيضاً إلى أنه، مع أهمية التصدي لأكثر الجوانب الإنسانية للأزمة إلحاحاً في معرض البحث عن حل في هذا الصدد، يجب عدم صرف الانتباه عن الإخفاقات الطويلة الأجل للسياسات الزراعية والإنمائية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

٥- وفي الواقع، تمثل الأزمة صحيحة إيقاظ للبلدان التي أهملت إنتاج الأغذية واعتمدت على الواردات وخفّضت بصورة منهجية الاستثمار في القطاع الزراعي. ففيما يتعلق بهذه البلدان، برهنت الأزمة بصورة حية على الحاجة إلى اتباع سياسات تخلق الحوافز الصحيحة للاستثمار في الزراعة وتحقق مزيجاً ملائماً من المحاصيل الغذائية ومحاصيل التصدير.

٦- وأثناء الأزمة، تركزت الأضواء بشكل مفهوم على البلدان التي عانت منها أكثر من غيرها - أي البلدان المستوردة الصافية للأغذية. بيد أن مدى انتشار الجوع العالمي يشير إلى مشكلة استدامة زراعية تتجاوز الحد الأدنى المتمثل في المليار شخص وتضم طائفة واسعة من قضايا السياسة العامة.

٧- وقد اتسم القطاع الزراعي في عدد من البلدان النامية بالمرونة في مواجهة الأزمات القصيرة الأجل والأزمات الطويلة الأجل على السواء. وفي الواقع، فإن التحول إلى ممارسات زراعية أكثر إنتاجية في هذه البلدان كان السبب في الانخفاض المطرد في مستويات الجوع العالمي قبل الأزمة الأخيرة. وتتيح قصص النجاح هذه دروساً هامة يمكن أن تستفيد منها البلدان التي عانت من الأزمة أشد المعاناة، كما أنها تبرهن على الإمكانيات الهائلة التي يمكن أن يتيحها التعاون بين الجنوب والجنوب. وتبحث ورقة المعلومات الأساسية هذه كيف يمكن لزيادة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك زيادته بدعم من الشركاء في التنمية (التعاون الثلاثي)، أن تزيد من الإنتاج الزراعي، وخاصة لدى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ويسر الانتقال إلى ممارسات زراعية مستدامة، ويساعد في التصدي لويلات الفقر العالمي.

ثانياً - التنمية الزراعية في البلدان النامية الناجحة: الدروس المستفادة

٨- من بين سكان العالم النامي البالغين ٥,٥ مليارات نسمة، يعيش أكثر من ٣ مليارات نسمة في المناطق الريفية، يعيش نصفهم في أسر معيشية (زراعية) ذات حيازات صغيرة. وقد

برهنت الأزمة الغذائية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ على شدة تأثر هؤلاء بالاتجاهات السلبية الطويلة الأجل والصدمات غير المتوقعة. ومن الناحية التاريخية، اتسمت معظم حالات نجاح النمو الاقتصادي المطرد والمستويات المعيشية الآخذة في الارتفاع بأنها بدأت بتحقيق تقدم في مجال الزراعة. وفي السنوات الأقرب عهداً، تُبين أيضاً تجارب الصين والهند وفيت نام، على سبيل المثال، كيف يمكن للنمو الزراعي أن يضع الأساس لتحقيق نمو في الصناعة وباقي الاقتصاد. وتشير كذلك التحليلات المقارنة بين البلدان إلى أن النمو الذي يكون منشؤه في القطاع الزراعي كثيراً ما يكون أكثر فعالية في الحد من الفقر ومن انعدام الأمن بالمقارنة مع النمو في القطاعات غير الزراعية. ففي حالة الصين، على سبيل المثال، تبين أن النمو الذي كانت بدايته في الزراعة كان أنجح بمقدار ثلاث مرات في الحد من الفقر من النمو الذي بدأ في القطاعات غير الزراعية؛ بل اكتُشف أن هذا الرقم أعلى حتى من ذلك في جنوب آسيا. وفي أمريكا اللاتينية، لم يكن التأثير كبيراً إلى هذا الحد ولكن اكتُشف أيضاً أنه يشكل عاملاً رئيسياً من عوامل انخفاض الفقر الإجمالي على امتداد المنطقة.

٩- وبطبيعة الحال، فإن كون بعض البلدان النامية قد نجحت في تعزيز قطاعها الزراعي لا يعني بالضرورة أنه يمكن استخلاص الدروس من هذه البلدان بطريقة ميكانيكية أو يمكن تطبيق هذه الدروس بصورة تلقائية في البلدان النامية الأخرى. فلا توجد حلول جاهزة سريعة أو حلول قياسية. فكل بلد من البلدان يواجه وضعاً فريداً يتوقف على مجموعة كبيرة من العوامل، بما في ذلك حجمه وهباته من الموارد والوضع الذي بدأ عنده ومستوى التنمية به وتاريخه - فضلاً عن البيئة الخارجية، التي يمكن أن تكون في بعض الأحيان عاملاً معوقاً. ولذلك فإن البحث عن دروس تُستفاد من البلدان النامية الناجحة هو عملية تسترشد ليس بالرغبة في استنساخ التجربة في أماكن أخرى بل في تحديد المبادئ العامة التي ساعدت على توجيه واضعي السياسات والجهات الفاعلة الأخرى الضالعة في قصص النجاح هذه.

١٠- وتشتمل العناصر المرتبطة عادة بالتنمية الزراعية الناجحة في البلدان النامية على ما يلي:

(أ) إقامة توازن سليم بين دوري القطاعين العام والخاص. فقد قامت الحكومات مثلاً، في معظم الحالات، بأداء دور رئيسي في توجيه تنمية هذا القطاع، وجرى إيجاد أسواق محلية تعرض أسعاراً مستقرة نسبياً لشراء الناتج تتيح تحقيق عوائد معقولة على الاستثمار. وقد أتاحت التدخلات السياساتية القوية الدعم لأنماط الزراعة المستدامة كما أتاحت تعزيز النظم المحلية لتوزيع الأغذية. وقد تدخلت معظم الحكومات في البلدان الناجحة بغية تثبيت أسعار الناتج وضمان الشراء المحلي وتقديم إعانات للمدخلات وللاتئمان؛

(ب) التأكيد القوي على الاستثمار في بناء الطاقات الإنتاجية، وخاصة من أجل أصحاب الحيازات الصغيرة، من أجل ضمان توريد الأغذية إلى السكان الحضريين المتزايدين توريداً يعول عليه بقدر أكبر، ومن أجل ضمان تعزيز الصلة بين الاستثمار والتصدير بقصد

إيجاد فرص عمالة خارج المناطق الريفية (النص الإطاري ١). ويلزم وجود مجموعة فعالة من حوافز الاستثمار لتزويد المزارعين بفائض مالي يمكن التنبؤ به ولتشجيعهم على الاستثمار بغية زيادة الإنتاجية وتنويع الناتج؛

(ج) اتباع نهج متكامل بشأن التنمية الزراعية، ينطوي على الإصلاح الزراعي والدعم التكنولوجي، كما ينطوي على دعم الاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية - مثل الطرق الفرعية، والطاقة، ونظم التخزين، ونظم الري الصغيرة النطاق. وكثيراً ما يتعين الحصول على عملية البحث والتطوير من مراكز البحوث الدولية وأن تحظى هذه العملية بدعم هذه المراكز، وذلك مثل استحداث ونشر سلالات عالية الغلة من القمح والأرز أثناء "الثورة الخضراء". وبُنيت كثير من قصص النجاح على نظم للري وليس على نظم للزراعة البعلية، وقد تركزت هذه النظم تركزاً شديداً في آسيا. وتشكل الهند استثناء هاماً إذ دارت ثورتها الخضراء "الثانية" في الثمانينات في مناطق للزراعة البعلية؛

(د) إيجاد علاقات تجارية أكثر إنصافاً يمكن بواسطتها تصحيح العقبات وأوجه اللاتماثل القائمة في السوق والتي تواجه المنتجين من الحجم الصغير، فتُصحح عن طريق آليات الدعم الجماعي مثل الائتمانات المدعومة، واكتلافات التصدير، ودوائر خدمات التسويق الجماعي، الخ.

النص الإطاري ١ - التحدي المتعلق بالاستثمار في الزراعة

ظل النقص الهائل في الاستثمار في الزراعة أمراً يُعتد به بشكل خاص في الاقتصادات الريفية التي تهيمن عليها مزارع الحيازة الصغيرة. فمن أجل ضمان زيادة الأمن الغذائي وتمكين الزراعة من الإسهام على نحو أكثر إيجابية في عملية التنمية الأوسع نطاقاً يتعين أن يتضاعف الإنفاق الحكومي في مجال الزراعة أو أن يزيد بمقدار ثلاث مرات في كثير من البلدان النامية، وخاصة في البلدان الأفريقية التي ظل الاستثمار في الزراعة فيها يتراجع.

وقد اقترحت الأمم المتحدة، عن طريق فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، وهي فرقة تابعة للأمن العام، إطاراً مشتركاً للعمل كاستراتيجية شاملة للتصدي للأزمة. ووفقاً لتقديرات الإطار المشترك للعمل، سيلزم القيام سنوياً باستثمار مبلغ إضافي يتراوح بين ٢٥ مليار دولار و ٤٠ مليار دولار، يُمول عن طريق تعبئة الموارد محلياً والمساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل الأمن الغذائي والتغذوي، والحماية الاجتماعية، والتنمية الزراعية، وإيجاد أسواق للأغذية تعمل على نحو أفضل.

ووفقاً أيضاً لتقديرات الإطار المشترك للعمل، سيلزم نحو ثلث هذه الموارد من أجل المساعدة الغذائية العاجلة والدعم القصير الأجل للميزانية والميزان المدفوعات، بينما يلزم الباقي للقيام باستثمارات في الهياكل الأساسية الريفية، والتعليم، والمياه النظيفة، والبحوث الزراعية. ويتعين القيام باستثمار أكبر مبالغ في هذا الصدد في جنوب آسيا، تليها أمريكا اللاتينية، وإن كانت أفريقيا ستحتاج إلى أكبر دفعة استثمارية في هذا الصدد على أساس نصيب الفرد الواحد.

١١ - وفي جميع هذه الجوانب، يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤدي دوراً محورياً في حفز الانتقال إلى ممارسات زراعية أكثر إنتاجية واستدامة.

ثالثاً - مشاكل التنمية الزراعية المستدامة في البلدان النامية

ألف - المعوقات التي تواجه نمو الإنتاجية

١٢ - كثيراً ما ارتبطت المستويات المرتفعة من الفقر بهيمنة العمالة الزراعية. وعلاوة على ذلك، تتمثل إحدى الحقائق الثابتة للتنمية الاقتصادية في أنه مع ارتفاع الدخل الفردي يتقلص القطاع الزراعي - من حيث نصيبه في العمالة وإسهامه في الناتج الكلي. أما كيف يمكن مواجهة هذا التقلص على أفضل نحو بطريقة تدعم تزايد الناتج في قطاعات الاقتصاد الأخرى ودون تعريض الأمن الغذائي للخطر فقد ظل منذ أمدٍ طويل جانباً مثيراً للجدل من جوانب مناقشة سياسة التنمية.

١٣ - وينشأ هذا التحدي جزئياً بسبب تعددية الجهات الفاعلة والمهام المضطلع بها في القطاع الزراعي. فالمزارعون يتراوحون بين أصحاب وحدات صغيرة الحجم تقوم على الكفاف ومنتجين على نطاق كبير يتسمون بالكثافة في استخدام رأس المال بدرجة مرتفعة وكثيراً ما يتوجهون نحو سوق التصدير. وعلاوة على ذلك، فإن هذا القطاع هو مصدر محتمل للمدخلات لقطاعات أخرى يحتمل أن تكون أكثر دينامية، توجد عادة في الاقتصاد الحضري الناشئ، بينما يُتوقع منه في الوقت نفسه أن يكفل الأمن الغذائي لأغلبية السكان الذين يستمرون في العيش والعمل في المناطق الريفية. ونُهج إدارة هذه المطالب قد تباينت، جزئياً، بشأن مسألة ما إذا كان ينبغي معاملة الزراعة على أنها قطاع يقود ركب عملية النمو أو قطاعاً يسير وراءها. بيد أنه كما يتبين من تجربة البلدان النامية التي حققت نجاحاً، تتوقف إجابة هذا السؤال على إمكانية زيادة الإنتاجية على امتداد النطاق الكامل لوحدات الزراعة، بما في ذلك عن طريق زيادة استخدام الآلات والدراية التكنولوجية، وتحسين إدارة الأراضي والمياه، والأخذ بممارسات زراعية مستدامة.

١٤ - ويؤدي ارتفاع الإنتاجية إلى انخفاض الأسعار وإلى مساعدة المزارعين على أن يعيشوا معيشة معقولة حتى من يستغل منهم حيازات صغيرة، وإلى زيادة المعروض من اليد العاملة أمام القطاعات الدينامية الناشطة الناشئة، وبصورة عامة إلى تحسين مستويات المعيشة في المناطق الحضرية، وزيادة الادخار المحلي. وفي الوقت نفسه، ينتظر أن يؤدي وجود قطاع زراعي أكثر إنتاجية إلى فتح فرص التصدير، والمساعدة على تحقيق اندماج أكثر استراتيجية في الأسواق العالمية، وإيجاد مصادر للنقد الأجنبي تكون أكثر قابلية للتنبؤ بها.

١٥ - بيد أن ما عانتته أقل البلدان نمواً خلال العقود الثلاثة الماضية كان العكس تماماً. وعلى سبيل المثال، تُظهر التقديرات أن غلة الحبوب في أقل البلدان نمواً تبلغ نحو نصف مثيلاتها في البلدان النامية الأخرى، وأن غلة بعض المحاصيل الغذائية الأساسية الأخرى - مثل المحاصيل والخضروات الزيتية - هي أقل من نصف مثيلاتها في البلدان النامية الأخرى^(٢). بل حتى في الحالات التي ازدادت فيها الغلة فيما يتعلق ببعض محاصيل التصدير، ظلت غلة الأراضي منخفضة وظل النمو السكاني يتجاوز باستمرار نمو الإنتاج الزراعي، مع بقاء سوء التغذية يشكل تهديداً دائماً.

١٦ - والأسباب الرئيسية للدهور المستمر في الإنتاجية هي الافتقار إلى الاستثمار في التنمية الريفية والافتقار إلى إمكانية الحصول على النوع الصحيح من التكنولوجيا والدراية المطلوب لدعم غلات المحاصيل. وفي عام ٢٠٠٨، قدّرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن زيادة الإنتاجية المتوسطة لمنطقة آسيا - المحيط الهادئ لكي تصل إلى مستوى مثيلتها لدى تايلند يمكن أن ينقذ ٢١٨ مليون شخص من هوّة الفقر. والمحددات الرئيسية لإنتاجية اليد العاملة هي البحث والتطوير الزراعيان، وتعليم السكان الريفيين، والهياكل الأساسية الريفية، وبخاصة الكهرباء والطرق، ومن شأن القيام باستثمارات في هذه المجالات أن يكون له تأثير كبير على دعم الأمن الغذائي.

١٧ - وقد اعتُبرت "الثورة الخضراء"، المرتكزة على إجراء بحوث بشأن سلالات النباتات العالية الغلة، نموذجاً يُحتذى به في هذا الصدد. وكما لوحظ أعلاه، فإن هذه السلالات قد ساعدت على زيادة الإنتاج والإنتاجية في بعض البلدان، وخاصة في آسيا، أثناء السبعينات. بيد أن كثيراً من الاقتصادات الفقيرة قد تُركت خارج نطاق هذه التجربة كما أن قدراً كبيراً من البحوث التي أُجريت لاحقاً قد كشفت، حتى لدى من حققوا قصص نجاح، عن بعض أوجه الضعف الخطيرة، ولا سيما تأثير هذه التجربة على المنتجين الصغرى الحجم وعلى البيئة. ويجري حالياً إعادة تقييم الثورة الخضراء، وهو أمر له تأثير مباشر على مسألة استخدام التعاون بين الجنوب والجنوب لنقل الدروس المستفادة في مجال السياسات والدراية الفنية المتعلقة بممارسات وتكنولوجيات الزراعة فيما بين البلدان والمناطق في العالم النامي.

١٨ - وينبغي أن تولي عملية إعادة التقييم هذه اهتماماً للمسائل الجديدة والناشئة، مثل دور ممارسات الإنتاج العضوي في التنمية الزراعية المستدامة؛ والإمكانات التي تنطوي عليها نظم الإنتاج الزراعي الابتكارية التي تضيف قيمة إلى سلسلة التوريد مثل استخراج الوقود الأحيائي والطاقة الأحيائية من المحاصيل غير الغذائية؛ وتأثيرات تغير المناخ وما يتصل بها من تحديات التكيف. كما يتعين أن تشمل عملية إعادة التقييم المشاركة النشطة من جانب

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٦. انظر أيضاً الفصل الثالث من تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٩، المعنون "الزراعة: قلب مشكلة التنمية في أقل البلدان نمواً".

مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وأن تعتمد منظوراً أكثر تكاملاً بكثير يربط التنمية الزراعية بقطاعات المالية والتجارية والطاقة.

باء - أخطاء السياسات

١٩ - ظلت فكرة أن الاستثمارات العامة الكبيرة وخدمات الدعم هما مفتاح زيادة نمو الإنتاجية موضع اعتراض منذ أمد طويل من جانب من يؤكّدون أنه جرى الإبقاء على المزارعين فقراء لا لسبب إلا لأن هذه الإجراءات الحكومية قد شوّحت عمل السوق الحرة في مجال الزراعة. ومنذ أزمة الديون التي حدثت في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، تحولت السياسة الإنمائية المتعلقة بالزراعة نحو الاعتماد بقدر أكبر بكثير على إشارات الأسعار كوسيلة لتحسين استخدام الموارد بكفاءة وزيادة الإنتاج. وفي الواقع فإن الاتجاه نحو نقص الاستثمار في الزراعة، وإنتاج الأغذية بصورة خاصة، والتحول في هيكل الحوافز نحو إنتاج المحاصيل النقدية يبدو أنهما قد تسارعا خلال هذه الفترة، وذلك كجزء من برامج التكيف الهيكلي التي نفذتها بلدان كثيرة من أجل الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي^(٣).

٢٠ - أما السياسات الموصى بها للمساعدة في برامج التكيف وكشروط لتلقي قروض جديدة فقد شملت إجراء تصحيحات في أسعار الصرف، وانسحاب الحكومات من الأسواق الزراعية، وتفكيك مجالس التسويق، وإزالة الإعانات الغذائية، وإزالة القيود التنظيمية من أسواق المدخلات والنواتج الزراعية. وعلاوة على ذلك، تلى ذلك حدوث انخفاض مناظر في تدفقات المعونة إلى القطاع الزراعي بناء على توقع أن القرارات الاستثمارية للمزارعين ستموّل على أفضل نحو عن طريق الوصول إلى الائتمان مباشرة في الأسواق الخاصة. بيد أن ما حدث، على العكس من ذلك، هو أن انخفاض الاستثمارات العامة وتدفقات المعونة على السواء قد ثبطا الاستثمارات الخاصة في الزراعة، ولا سيما في الهياكل الأساسية الريفية، وهو أمر لا بد منه لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وعقب هذا التحول في السياسات، عانى كثير من المزارعين ليس فقط من انخفاض النمو وزيادة تقلب أسعار الناتج ولكن أيضاً من ارتفاع أسعار المدخلات فيما يتصل بمحاصيل الأغذية ومن إزالة الإعانات المتعلقة بالأسمدة.

٢١ - وقد وجهت تقارير الأونكتاد السابقة الانتباه إلى المخاطر التي ينطوي عليها التحرير السريع للأنظمة وإزالة القيود التنظيمية دون توفير الدعم الاستثماري والمؤسسي الضروري لرفع أداء الإنتاجية وتوفير مصادر بديلة للعمل للسكان الريفيين. وفي الواقع، انخفض الإنتاج الزراعي انخفاضاً حاداً أثناء التسعينات من القرن الماضي في البلدان النامية المتوسطة الدخل والبلدان النامية المنخفضة الدخل على السواء، فهبط في كثير من الحالات إلى ما دون معدل النمو السكاني. وقد استمر هذا الاتجاه في أقل البلدان نمواً، وبخاصة تلك الواقعة منها في

(٣) Mittal A(2008). Food price crisis: rethinking food security policies. G-24 discussion paper no. 56

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما مهد المسرح في خاتمة المطاف أمام الأزمة الغذائية الأخيرة (النص الإطاري ٢).

النص الإطاري ٢ - النموذج المصغر الأفريقي

عانت أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى أشد المعاناة من الأزمة الغذائية الحالية، بسبب الحالة الرديئة للهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية التي تعرقل قدرتها على استيعاب التكنولوجيات الجديدة التي تطلقها ثورة خضراء محتملة. وأشارت البحوث التي أجراها الأونكتاد إلى إخفاق مستمر، على امتداد جزء كبير من المنطقة، في تطوير اقتصاد ريفي له مقومات البقاء بما يتمشى مع دوافع واحتياجات التنمية الأوسع نطاقاً. وعلاوة على ذلك، فإن برامج التكيف التي وُضعت في الثمانينات استجابةً لأزمة الديون المتعمقة، والتي عُرضت على أنها ضرورية لتصحيح أوجه التحيز ضد القطاع الريفي، قد باءت بفشل ذريع في حفز انتعاش هذا القطاع.

وفي عام ٢٠٠٣، التزمت الحكومات الأفريقية بزيادة نصيب الإنفاق على الزراعة لديها إلى ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨ دعماً للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة (الهدف المتوخى في إعلان مابوتو). بيد أنه بدلاً من ذلك، انخفض هذا الإنفاق انخفاضاً هائلاً في العقود الأخيرة، وما زال الهدف المتوخى بعيداً عن التحقق.

٢٢- والاعتماد بشكل حصري على القطاع الخاص من أجل الحصول على الائتمان الزراعي وتسويق الإنتاج الزراعي، ولا سيما في الاقتصادات التي ما زال فيها هذا القطاع ضعيفاً، قد ثبت أنه أمر يتسم بالتقطع وعدم إمكانية التنبؤ به. وهكذا فبمجرد أن أزيلت قوى السوق الإعانات المقدمة إلى المزارعين العاملين في مناطق نائية والمزارعين الصغار، أدى هذا الوضع إلى ترك كثير من المزارعين في وضع أسوأ. وتدهورت بعد هذه الإصلاحات عملية صيانة ومد الطرق الريفية، ونظم الري، والخدمات العامة الأخرى ذات الصلة (مثل الإرشاد الزراعي والبحوث التكنولوجية ونشر التكنولوجيا) وهي مجالات كانت تقوم بتطويرها في كثير من البلدان مجالس التسويق. وبصورة عامة أسفر التحرر المالي وفرض سياسات نقدية متشددة عن تضاؤل مستويات الائتمان الريفي إلى جانب إحداث نقص مستمر في تمويل خدمات الدعم.

٢٣- وهذه الإخفاقات في مجال السياسات قد أضعفت القطاع الزراعي في كثير من البلدان النامية فجعلت من الصعب على القطاع الزراعي مواجهة صدمات السوق وتجنب حدوث أزمة ذات نطاق كبير. وفي الواقع يواجه الكثيرون حلقة مفرغة قوامها ضعف الاستثمار، وتباطؤ أو حتى تراجع نمو الإنتاجية، وانخفاض الدخل، وصغر الأسواق، ووجود قيود شديدة متعلقة بالنقد الأجنبي.

جيم - وجود نظام دولي غير داعم

٢٤ - يوجد تسليم عام بأن نظام حماية الزراعة في البلدان المتقدمة قد أضر بالتنمية الزراعية في كثير من البلدان النامية. وقد أدت التعريفات الجمركية المرتفعة وتصاعد التعريفات وكذلك الإعانات إلى تقسيم دولي للعمل في مجال المنتجات الزراعية ومصايد الأسماك يتسم بالتشوه البالغ. وعلاوة على ذلك، فقد أصبح النظام التجاري شديد التأثير بالأداء المتقلب على نحو متزايد للنظام المالي الدولي - كما يتضح ذلك في شدة تقلب تحركات أسعار السلع الزراعية في عام ٢٠٠٨ - وهو ما قلب النوايا الأصلية لوضعي النظم المتعددة الأطراف التي تلت الحرب العالمية وأثر سلباً على التوقعات المرتقبة للبلدان النامية.

٢٥ - وتشكل إزالة هذه الممارسات التمييزية جزءاً من المفاوضات التجارية الجارية المتعددة الأطراف التي أطلقت في الدوحة. بيد أن ما لأي اتفاق متعدد الأطراف يزيد من تحرير التجارة في السلع الزراعية من تأثير محتمل على الأمن الغذائي هو أمر غير متيقن منه في الأجلين القصير والمتوسط، بالنظر إلى أن التأثير التصاعدي الذي يُحتمل أن يلحقه ذلك بأسعار السوق العالمية سيكون له تأثير سلبي على البلدان المستوردة الصافية للأغذية، وبالنظر إلى أن الحجم الصغير للإنتاج في كثير من البلدان النامية يحد من احتمالات قيامها بالمنافسة في الأسواق العالمية. وفي كلا الجانبين، سيلزم تحقيق زيادات هامة جداً في المعونة ودعم التنمية بغية ضمان تحقيق مكاسب واسعة الانتشار.

٢٦ - وفي الواقع، أهمل المانحون الزراعة في العقود الأخيرة. فقد انخفض نصيب الزراعة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من ١٣ في المائة في أوائل الثمانينات إلى أقل من ٣ في المائة في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأنشطة إنتاجية أخرى وللهيكل الأساسية الاقتصادية، والتي يمكن أن يكون لها آثار خارجية إيجابية على الزراعة، قد عانت هي الأخرى من حدوث انخفاض يعتد به في الدعم الدولي أثناء الفترة ذاتها.

رابعاً - التعاون بين الجنوب والجنوب في مجال التنمية الزراعية المستدامة

ألف - الأساس المنطقي للتعاون بين الجنوب والجنوب في مجال الزراعة

٢٧ - كما لوحظ في اجتماع خبراء الأونكتاد الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠٠٩ بشأن التعاون بين الجنوب والجنوب، يمكن للتعاون الاقتصادي في مجالات التمويل والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا فيما بين البلدان النامية أن يتيح سبيلاً في غاية الأهمية من سبل معالجة التحيزات والثغرات القائمة في النظام الاقتصادي الدولي، بما في ذلك معالجتها عن

طريق زيادة دعم فعالية التعاون التقليدي بين الشمال والجنوب. ومن المؤكد أن ذلك يصدق على التنمية الزراعية المستدامة

٢٨- ويُنظر إلى التعاون بين الجنوب والجنوب على أنه مرغوب فيه بسبب الفهم المتبادل الملاحظ الذي يتيح دفعة قوية للشراكات الأكثر شمولاً فيما بين البلدان المشاركة، وكذلك بسبب أن أوضاعها الاجتماعية - الاقتصادية الأقرب صلة يمكن أن تيسر تقاسم الخبرات. ولكن توجد أيضاً تحديات ملازمة للتعاون بين الجنوب والجنوب، من بينها الافتقار إلى قدرة تمويلية ومؤسسية ملائمة، واختلاف الأوضاع الإقليمية، وشدة التأثير بالصدمات الاقتصادية والسياسية. وفي الواقع توجد خطورة دائمة يتسم بها التعاون بين الجنوب والجنوب هي الافتقار إلى الاستمرارية في الشراكات. وهذا هو المجال الذي يمكن فيه للتعاون الثلاثي أن يؤدي دوراً حاسماً الأهمية، عن طريق تقديم الأموال والدراية الفنية والخبرة الضرورية لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب.

٢٩- ويصدق ذلك بشكل خاص على الزراعة التي يمكن بشأنها أن يتيح التعاون بين الجنوب والجنوب فرصاً حقيقية لنقل الخبرات المتعلقة بالسياسات والتكنولوجيات الضرورية لدعم الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، كما أنه يتيح فرصاً استثمارية وتسويقية جديدة على أساس قواعد تنافس أكثر إنصافاً مما هو متاح حالياً لكثير من المنتجين الزراعيين. وفي حقيقة الأمر، توجد فرصة حقيقية لإمكانية توسيع نطاق هذا التعاون ليصبح ثورة خضراء مستدامة حقاً، وخاصة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يتمثل أساس منطقي هام للتعاون بين الجنوب والجنوب في تماثل أوضاع التربة والأوضاع المناخية والإيكولوجية فيما بين بعض مجموعات البلدان النامية. ففي الحالات التي استحدثت فيها البلدان بنجاح تكنولوجيات زراعية من أجل صغار المزارعين على وجه التحديد، وقامت فيها بوضع وتنفيذ السياسات الصحيحة للمساعدة على زيادة الاستثمارات في القطاع الريفي، يلزم استنباط آليات لتقاسم هذه الخبرات مع البلدان النامية الأخرى. وفي الوقت نفسه، يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب في مجال الزراعة أن يساعد على حفز تحقيق تنوع في الخبرات يمكن حقاً أن يكون أهم عنصر منفرد من العناصر اللازمة لتحقيق الزراعة المستدامة، وبخاصة في أوساط صغار المزارعين. وعلاوة على ذلك، يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يساعد على مواجهة النفوذ السوقي المهيمن لممارسات وتكنولوجيات مؤسسات الأعمال من بلدان الشمال وهي الممارسات والتكنولوجيات التي مالت إلى إدامة وجود علاقات تجارية غير متكافئة في القطاعات المصدرة.

باء - الاتجاهات الناشئة في التعاون بين الجنوب والجنوب

٣٠- يبرز عدد من البلدان النامية كشركاء نشطين على ساحة التعاون التقني والاقتصادي من أجل التنمية في المناطق النامية، ولا سيما في أفريقيا. وقائمة هذه البلدان طويلة، ولكنها

تشمل الصين والهند والبرازيل وماليزيا وتركيا وكوبا وإندونيسيا ومصر وجنوب أفريقيا وعدداً من البلدان في الشرق الأوسط.

٣١- فالصين على سبيل المثال، في طور أن تصبح بسرعة أحد المستثمرين الكبار في أفريقيا وأحد الموردين الهامين للسلع المصنعة ومن مستوردي المواد الخام والمنتجات الزراعية. وقد أتاح ذلك فرصاً أمام المزارعين الأفارقة. وفي عام ٢٠٠٠، تحركت الصين لتدعيم هذا التعاون عن طريق إنشاء منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، الذي يجتمع مرة كل ثلاث سنوات. وكجزء من هذه المبادرة، قامت الصين على نحو يُعتد به في السنوات الأخيرة بدعم ميزانيتها المتعلقة بالتعاون الإنمائي مع التأكيد بقوة على تنمية الزراعة. وقد قام هذا البلد طوال عقود بدعم تنمية الزراعة في أفريقيا، ومن المتوقع أن يجري تعزيز هذه الجهود في المؤتمر الوزاري الرابع لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، حيث سيكون أحد المواضيع الرئيسية هو الزراعة والأمن الغذائي^(٤). وتقوم الصين فعلاً بدعم إنشاء ١٤ مركزاً للبحوث الزراعية في عددٍ من البلدان الأفريقية. كما يعمل أكثر من ١٠٠ عالم زراعي في الميدان مع أخصائيين تقنيين أفارقة من أجل تحسين الأمن الغذائي للقارة وتوليد فوائض للتصدير حيثما أمكن (النص الإطاري ٣).

النص الإطاري ٣- التعاون بين الصين وأفريقيا في مجال الزراعة

ظلت الزراعة إحدى أولويات التعاون الاقتصادي والتقني بين الصين وأفريقيا، الذي ينطوي على أكثر من ٤٠ بلداً وأكثر من ٢٠٠ مشروع من مشاريع التعاون. وقد أرسلت الصين ١٠ ٠٠٠ من التقنيين الزراعيين إلى أفريقيا لتدريب المزارعين المحليين وتقديم الدعم التقني. وظل يوجد تركيز قوي على إدارة الأراضي، وتكنولوجيا الاستنبات/التربية، والأمن الغذائي، والآلات الزراعية، وتجهيز المنتجات الزراعية والمنتجات الجانبية. وكثفت الصين في السنوات الأخيرة تعاونها في مجال التكنولوجيا الزراعية، وتنظيم دورات تدريبية بشأن التكنولوجيا الزراعية العملية، والاضطلاع بمشاريع تجريبية وإرشادية في مجال التكنولوجيا الزراعية، والتعجيل بوضع برنامج التعاون الزراعي بين الصين وأفريقيا. وقد أتاح منتدى قمة بكين المعني بالتعاون بين الصين وأفريقيا في عام ٢٠٠٦ زخماً جديداً لهذه الأنشطة.

وقد اشتملت خطة عمل الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ للتعاون بين الصين وأفريقيا بشأن المسائل الزراعية على تعزيز أوجه التبادل، والتعاون في مجالات الزراعة، وتربية الحيوانات، والري، ومصايد الأسماك، والآلات الزراعية، وتجهيز المنتجات الزراعية، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والأمن الغذائي، ومكافحة الأوبئة، والقيام على نحو نشط باستكشاف

(٤) أنشئ منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في عام ٢٠٠٠ في بكين. وأعلنت الصين في المؤتمر الثالث لهذا المحفل (بكين، ٢٠٠٦)، أنها ستضاعف معونتها المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠٠٩.

أشكال وطرق جديدة للتعاون الزراعي. وشملت الخطة إيفاد ١٠٠ من كبار الخبراء في مجال التكنولوجيا الزراعية إلى أفريقيا وإقامة ١٠٠ مركز من مراكز بيان التكنولوجيا الزراعية في القارة الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت تدابير لحفز مؤسسات الأعمال الصينية على زيادة استثمارها في الزراعة في أفريقيا، مع التركيز على تنمية الهياكل الأساسية وإنتاج الآلات الزراعية وتجهيز المنتجات الزراعية في أفريقيا.

وتنشط الصين أيضاً في مشاريع التعاون الثلاثي، وخاصة في أفريقيا حيث تتيح منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ٣٠ مليون دولار من أجل صندوقها الاستثماري لدعم البلدان النامية في مجال تحسين إنتاجيتها الزراعية كأداة من أدوات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ودخلت الصين في شراكة مع برنامج الساتل البرازيلي لاستشعار موارد الأرض، فيما يتعلق بتوزيع الصور، بهدف زيادة إمكانية حصول الحكومات والمنظمات الأفريقية على صور الساتل (التابع الاصطناعي) والتي تعزز من قدرتها على رصد الكوارث الطبيعية، وحالات الجفاف والتصحر وإزالة الأحراج، والأخطار التي تتهدد الإنتاج الزراعي، والأخطار التي تتهدد الصحة العامة.

وأنشئ صندوق التعاون الصيني - الأفريقي في عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يصل مجموع احتياطياته إلى ٥ مليارات دولار، ستتاح من أجل مشاريع للهياكل الأساسية منها مشاريع في القطاع الزراعي. كما أن الصين شريك هام أيضاً في التجارة الزراعية لأفريقيا. وفي عام ٢٠٠٦، تعهدت الصين بزيادة فتح سوقها أمام أفريقيا، فزادت عدد أصناف التصدير التي تصدر من أقل البلدان نمواً الأفريقية المؤهلة للتمتع بمعاملة تعريفية قدرها صفر من ١٩٠ إلى أكثر من ٤٤٠ صنفاً. وجرى أيضاً تعزيز التعاون في مجالات الجمارك، والضرائب، والتفتيش والحجر الصحي الرامي إلى تيسير العناية بالصحة.

المصدر: منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا. بكين، خطة العمل ٢٠٠٧-٢٠٠٩.
 .Forum on China-Africa Cooperation. Beijing Action Plan 2007-2009

٣٢- وتهدف الهند أيضاً، عن طريق قمة منتدى التعاون بين أفريقيا والهند التي بُدئ فيها في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، إلى تعزيز التعاون، ولا سيما بنقل التكنولوجيا الزراعية التي تفي بالاحتياجات الحقيقية لصغار المزارعين في أفريقيا. وتهدف هذه القمة الطريق أمام تحقيق تعاون أمتن بين أفريقيا والهند، التي هي جهة فاعلة رائدة أخرى في مجال تكنولوجيا المناطق المدارية، ليس فقط من حيث حزم التكنولوجيا الرفيعة ولكن أيضاً بصفة خاصة في مجال التكنولوجيا البسيطة، التي تتسم تماماً بنفس الأهمية من حيث تلبية احتياجات المزارعين (النص الإطاري ٣). كما أن الهند جهة فاعلة نشطة في مجال "المبادرات الإقليمية المتعلقة بأفريقيا" - وهي مبادرة مشتركة من جانب الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، التي أنشأت في عام ٢٠٠٣ صندوق التيسير - التابع لهذه البلدان - من أجل التخفيف من الفقر والجوع في أفريقيا.

وجنوب أفريقيا نفسها، وهي دولة رائدة في القارة في مجال التكنولوجيا الزراعية، تمثل جهة فاعلة رئيسية في مجال نقل التكنولوجيات إلى البلدان الأفريقية الشقيقة.

النص الإطاري ٤ - قمة منتدى الهند - أفريقيا لعام ٢٠٠٨: إطار التعاون في مجال الزراعة

سيركز هذا التعاون على المجالات التالية:

(أ) بناء القدرات وتقاسم الخبرات في مجالي تحليل السياسات والتخطيط المتعلقين بالقطاع الزراعي؛

(ب) التعاون في إدارة الموارد المائية وممارسات الري، وتطوير الهياكل الأساسية الزراعية، ونقل التكنولوجيا الزراعية التطبيقية، ونقل المهارات؛

(ج) التعاون الرامي إلى مكافحة الأمراض الزراعية؛

(د) بناء القدرات/التدريب بغية زيادة قدرة منتجي المواد الغذائية الأفارقة أصحاب الحيازات الصغيرة على الامتثال لمعايير الجودة والسلامة المطلوبة، بما في ذلك أنشطة الإرشاد وسياسات الائتمان الزراعي؛

(هـ) تقاسم الخبرات والمعلومات بشأن التكنولوجيات الملائمة المتعلقة بالتخزين والتجهيز، والقيام على نحو مشترك باستيعاب التكنولوجيات المطوّرة في أفريقيا والهند من أجل التنويع وإضافة القيمة فيما يتصل بالمنتجات الغذائية والزراعية؛

(و) تقاسم الخبرة الفنية والمعلومات بين مجالس السلع الأساسية في أفريقيا والهند، بقصد تعلم كل طرف من خبرات الطرف الآخر في مجالات ميكنة الزراعة، والزراعة العضوية، والأطر السياساتية والتنظيمية، وإقامة مجالس للتبادل السلعي عبر الحدود؛

(ز) تحسين فرص الوصول إلى السوق أمام المنتجات الزراعية الأفريقية ذات القيمة المضافة؛

(ح) التعاون في مجال إدارة الثروة الحيوانية، وتكنولوجيا التربية، وتجهيز اللحوم، وتطوير صناعة الألبان، ومصايد الأسماك والزراعة المائية، بما في ذلك تبادل التكنولوجيات التطبيقية ونقلها؛

(ط) إقامة صلات بين الزراعة والتنمية الصناعية من أجل دعم وتغذية صناعات التجهيز الزراعي؛

(ي) دعم التعاون بين مراكز التدريب الزراعي ومعاهدة البحوث ذات الصلة.

المصدر: الاتحاد الأفريقي، ٢٠٠٨.

٣٣- وفي أمريكا اللاتينية، ظلت البرازيل تعمل بنشاط في مجال التعاون بين الجنوب والجنوب من أجل التنمية الزراعية، داخل المنطقة وكذلك مع المناطق النامية الأخرى، وخاصة أفريقيا. وقد تركزت مشاريع البرازيل في أفريقيا في بادئ الأمر على البلدان الناطقة بالبرتغالية وهي أنغولا وموزامبيق وغينيا - بيساو والرأس الأخضر. بيد أن إنشاء وجود لمؤسسة إمبرابا (Embrapa) في غانا يشير إلى مرحلة جديدة في التعاون بين الجنوب والجنوب (النص الإطاري ٥). وفي عهد أقرب، قامت بلدان أفريقية أخرى، من بينها غانا وبنن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا وكينيا وإثيوبيا، بالتوقيع على اتفاقات للتعاون التقني وبدء تنفيذ مشاريع مشتركة.

الإطار ٥ - التعاون بين الجنوب والجنوب في مجال البحوث العامة: مثال 'إمبرابا'

'إمبرابا' هي مؤسسة برازيلية للبحث والتدريب الزراعيين أنشئت في عام ١٩٧٣ وظلت تشكل قوة دافعة للتنمية الزراعية على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية. وتمتلك مؤسسة إمبرابا أكثر من ٤٠ مركز بحوث موزعة عبر النظم الزراعية الإيكولوجية المختلفة في البلد، ويوجد لها خمسة مراكز في الخارج (واحد في الولايات المتحدة، واثنان في أوروبا، وواحد في كل من جمهورية فنزويلا البوليفارية وأفريقيا). ويركز كل مركز من هذه المراكز البرازيلية على عدد من السلع الأساسية أو على ميدان محدد من ميادين البحوث التكنولوجية، فيتجنب بذلك ازدواجية العمل. ومجالات البحوث التي تقوم بها 'إمبرابا' متنوعة (تمتد من تقنيات الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية، والبيئة والتنوع الأحيائي، والإرشاد الزراعي، وتدريب التقنيين الزراعيين والمزارعين، والطاقة الأحيائية، والتكنولوجيا الأحيائية، والأغذية الزراعية، والجوانب الاجتماعية - الاقتصادية).

وفي أواخر التسعينات، أنشأت مؤسسة إمبرابا مؤسسات فرعية في الخارج. وكان أول مكتب (يطلق عليه لابيكس: Labex) قد أنشئ في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٨. ويقع المكتب الثاني في مونبلييه، بفرنسا، كجزء من مشروع أرغوبوليس (Agropolis)، وهو مركز مرجعي لبحوث الزراعة الاستوائية في أوروبا إلى جانب مركز 'واغنينغين' (Wageningen) في هولندا الذي أقامت معه مؤسسة إمبرابا أيضاً شراكة في الآونة الأخيرة. ومؤسسة إمبرابا هي مركز البحوث الوحيد التابع لبلد نام وفي مجال الزراعة الاستوائية يكون له وجود مادي في أراضي الاتحاد الأوروبي. وقد افتتح مكتب ثالث في أكرا، بغانا، في عام ٢٠٠٦، فاقترحت بذلك مجالاً جديداً في التعاون الدولي من جانب قطاع الزراعة البرازيلية مع العالم النامي. وأنشئ مكتب رابع في جمهورية فنزويلا البوليفارية في عام ٢٠٠٨. ويجري النظر في إنشاء مكتب خامس من أجل آسيا، ومكتب لأمريكا الوسطى.

ومكتب إمبابا في أفريقيا هو جزء من استراتيجية عامة للحكومة البرازيلية ترمي إلى دعم التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي في القطاع الزراعي. وتهدف الشراكة ليس فقط إلى نقل المعرفة الفنية التي اكتسبتها البرازيل في مجال التكنولوجيا الاستوائية خلال الأربعة عقود الماضية ولكن أيضاً إلى التعلم من التجارب الناجحة المتحققة في البلدان النامية الأخرى، وتدعيم الشراكة العالمية من أجل الزراعة والتنمية الريفية. وتركزت المشاريع في أفريقيا بصورة رئيسية في بادئ الأمر على البلدان الناطقة بالبرتغالية (أنغولا وموزامبيق وغينيا - بيساو والرأس الأخضر). وبعد ذلك قام عدد من البلدان الأفريقية الأخرى بالتوقيع على اتفاقات للتعاون التقني، من بينها غانا وبنن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا وكينيا وإثيوبيا. وتعمل البرازيل من أجل إقامة شراكة عريضة تشمل جميع أعضاء الاتحاد الأفريقي في مشاريع لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات الزراعية.

٣٤- وتشكّل البلدان العربية والصناديق العربية مثلاً جيداً آخر للتعاون بين الجنوب والجنوب، وبخاصة في ميدان الري وإدارة المياه حيث لديها معرفة وخبرة فنية متراكمة. وتتولى هذه البلدان زمام الصدارة في زيادة دعمها للتنمية الزراعية لأفريقيا زيادة كبيرة. وأحد أمثلة ذلك هو اتفاق التعاون بين الجنوب والجنوب الموقع بين مصر وجمهورية تنزانيا المتحدة، بالاستناد إلى الخبرة الفنية الطويلة الأمد لدى مصر في ميدان الزراعة المروية. ومعظم الأراضي المزروعة في جمهورية تنزانيا المتحدة هي أراضي تُروى بالأمطار مما يجعل المزارعين تحت رحمة أنماط وأحوال الطقس. وظل الخبراء والتقنيون المصريون يعملون مع المزارعين المحليين في مجالات الري، وتغذية النباتات وخصوبة التربة، والتسويق، والتعاونيات، والائتمان الريفي والتمويل، وإنتاج البذور، والهندسة الزراعية، والإنتاج الحيواني وإنتاج المحاصيل.

خامساً - طريق التعاون الثلاثي

٣٥- يوجد التعاون الثلاثي عندما يجري دعم التعاون بين الجنوب والجنوب عن طريق إقامة شراكات مع مانحين من الشمال يقدمون المساعدة المالية و/أو التقنية (النص الإطاري ٦). وهو يعتبر "الجيل الثالث" من التعاون ويمثل، في نظر الكثيرين، ميداناً مباشراً ينطوي على إمكانات عظيمة ما زالت لم تُستغل إلى حد كبير. ويوجد مثالان للتعاون الثلاثي هما البرنامج الخاص للأمن الغذائي التابع للفاو وبرنامج البحوث التابع للوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

النص الإطاري ٦- التعاون الثلاثي: الذهاب إلى أبعد من التمويل

ظل كثير من المانحين التقليديين ينظرون إلى التعاون الثلاثي على أنه آلية تمويل خلافة في وجه الندرة المتزايدة لتدفقات الموارد. بيد أن المانحين التقليديين لم يتعهدوا إلا بالتزامات مالية ضئيلة في هذا المخطط، ولا يمكن بوضوح تحديد المبالغ التي دفعوها فعلاً فكثير من المانحين ينظرون إلى مشاركتهم ليس فقط في إطار مالي ولكن أيضاً باعتبارها طريقة للإسهام بخبرتهم الفنية وبدعمهم في عملية تنمية الطاقات في البلدان المتلقية. وفيما وراء التمويل، يمكن لمخططات التعاون الثلاثي أن تقدم إسهامين في غاية الأهمية إلى التعاون بين الجنوب والجنوب.

وفيما يتعلق بالبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، يطرح التعاون الثلاثي عدة تحديات مثل إنشاء آليات تضع القواعد المطلوبة لكل بلد مشارك وتقدم إسهامات من هذا البلد، وكذلك القيام بعمليات التخطيط المشترك، دون توليد تكاليف إدارية ومؤسسية مرتفعة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي التعاون الثلاثي إلى زيادة الضغط على الجنوب للاستجابة إلى المبادئ المتعلقة بفعالية المعونة والتي تقررت في باريس وأكرا، بالنظر إلى أن هذا التعاون ينطوي على الالتزام بموارد من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. ومن الناحية الأخرى، وعقب الولاية الممنوحة في أكرا، يمكن للأنشطة المشتركة التي ينهض بها المانحون في مجالات التخطيط والتنفيذ والتقييم أن تفيد في تعزيز القدرات المؤسسية لمن يسهمون في التعاون بين الجنوب والجنوب.

المصدر: Sanín Betancourt MC and Schulz NS (2009).

٣٦- ويسر البرنامج الخاص للأمن الغذائي نقل التقنيات التي تُستخدم بنجاح في أحد البلدان إلى بلدان أخرى. والهدف الرئيسي هو أخذ أفضل عناصر "ما ينجح فعلاً" وإدماجها في خطة موضوعة خصيصاً من أجل البلد المضيف. ويشترك الآن أكثر من مائة بلد في نظام البرنامج الخاص للأمن الغذائي، وقد بدأ أكثر من نصفها في تنفيذ خططها الوطنية المصممة تبعاً لاحتياجاتها (النص الإطاري ٧).

٣٧- وتدخل اليابان في شراكة مع البرازيل لنقل التكنولوجيا الزراعية إلى بلدان نامية أخرى، بما في ذلك بلدان تقع في أفريقيا. فقد جاء مشروع الأرز الجديد لأفريقيا (NERICA) نتيجة للتعاون بين عدة بلدان أفريقية ومراكز بحوث، بدعم من مانحين (مثلاً اليابان والفاو ومصرف التنمية الأفريقي). وقد أدى المشروع إلى استحداث نوع جديد من الأرز لأفريقيا مقاوم للجفاف وعالي الغلة، وهو يشكل مثلاً توضيحياً للإمكانات التي ينطوي عليها التعاون الثلاثي من أجل النظر فيها في المستقبل. ويوجد شريكان هامين آخرون في التعاون بين الجنوب والجنوب لأغراض التنمية الزراعية في أفريقيا هما الولايات المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة. وقد أثبتت المبادرات الإقليمية الرامية إلى تمويل مشاريع التنمية الزراعية، مثل صندوق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل، المشار إليه أعلاه، أنها فعالة إلى أبعد حد في تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب.

النص الإطاري ٧- دعم الفاو للتعاون بين الجنوب والجنوب

تنظّم الفاو اتفاقات خاصة للتعاون بين الجنوب والجنوب يمكن بواسطتها للأخصائيين التقنيين والخبراء من البلدان النامية الناشئة أن يعملوا مباشرة مع المزارعين في البلدان المضيفة فيتقاسمون معهم ما لديهم من معرفة ومهارات. وحتى منتصف عام ٢٠٠٧، كان قد جرى التوقيع على ٣٩ اتفاقاً يتمثل أحدثها في الاتفاق الذي يضم غابون والصين (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧). وقد عمل في الميدان أكثر من ٤٠٠ ١ خبير وأخصائي تقني بشأن مشاريع البرنامج الخاص للأمن الغذائي التابع للفاو والبرامج الوطنية للأمن الغذائي والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي. والفاو ملتزمة بجعل الاتفاقات الخاصة للتعاون بين الجنوب والجنوب عنصراً رئيسياً في أنشطة برنامجها الخاص للأمن الغذائي. وفي عام ٢٠٠٦، دخلت الفاو في تحالف استراتيجي مع حكومة الصين لنشر عدد إضافي قدره ٣ ٠٠٠ خبير وأخصائي تقني في إطار هذه الاتفاقيات على برامج الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية. وجرى التوقيع في أيار/مايو ٢٠٠٦ على اتفاق مع الصين في هذا الصدد.

وفي أواسط عام ٢٠٠٧، كانت توجد اتفاقات مماثلة تمر بمرحلة متقدمة من البحث مع حكومة الهند. فتقدم هذا المستوى من الخبرة الفنية سيعزز دور وتأثير الدعم الذي تتيحه هذه الاتفاقات للبرامج الوطنية وللبرامج الإقليمية للأمن الغذائي من حيث زيادة عدد الخبراء والأخصائيين التقنيين وزيادة التغطية التقنية، كما أنه من المتوقع أن يؤدي إلى تحقيق تحسينات سريعة في الحياة المعيشية لصغار المنتجين الريفيين.

٣٨- ويؤدي التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الزراعة إلى تحقيق وضع يكسب فيه الجميع. فالتفاعل بين البلدان ذات النظم الزراعية الإيكولوجية المتماثلة، معززاً بالدعم المقدم من عدد أكبر من الجهات الفاعلة، يخلق إمكانات فريدة لتحسين التنسيق، وتقاسم الخبرات، وتجنب تكرار التقنيات التي لم تحقق نتائج في بلدان أخرى وتفيد جميع الأطراف في أثناء ذلك. ويحتمل أن يكون ذلك عملاً يحقق الكسب لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المزارعون والمجتمع الريفي واقتصادات البلدان المتلقية والبلدان المانحة على السواء. ويصدق ذلك على البلدان المانحة ليس فقط بسبب الفوائد المباشرة الناتجة عن المشروع ولكن أيضاً بسبب خبرات التعلم المكتسبة من هذه الأنواع من التعاون، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إتاحة الفرص لإعادة تشكيل مستقبل المعونة بما يجعلها أكثر فعالية وضمناً لتحقيق عائد أفضل على الجهود المبذولة.

سادساً - الفرص المتاحة للتجارة والاستثمار بين الجنوب والجنوب في مجال الزراعة

ألف - البحث عن منتجات دينامية

٣٩ - خلال العقد الماضي، ازداد الطلب على الغذاء في عدد كبير من البلدان النامية بمعدل أسرع منه في الفترات السابقة، بسبب الزيادة السكانية وحدوث زيادة دينامية في الدخل الذي يمكن التصرف فيه، أو بسبب كليهما. وتعبيراً عن هذا الطلب القوي، كانت التجارة في المنتجات الزراعية، ولا سيما الأغذية، أحد أكثر قطاعات النمو ديناميةً في مجال التجارة بين الجنوب والجنوب. ويصدق ذلك على أفريقيا بصورة خاصة. ولكن النمو في صادرات الأغذية ظل يتسم بدينامية خاصة في التجارة مع البلدان المجاورة، وفي معظم الحالات تختلف المنتجات التي يجري الاتجار بها في هذا السياق اختلافاً كبيراً عن المجموعة التقليدية للمحاصيل النقدية المصدرة إلى البلدان المتقدمة. وهذه الصادرات الغذائية تشمل منتجات اللحوم والأسماك والألبان والخضروات مما يوحي بحدوث بعض التحسن في تسهيلات التجارة (مثلاً حاويات التبريد والمستودعات وشبكات النقل).

٤٠ - وقد ساعدت اتفاقات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي على رعاية هذه التجارة والحفاظ عليها، وهو ما يمكن زيادة تدعيمه عن طريق النهوض بتنمية السوق الإقليمية بخفض/إزالة التعريفات الجمركية والحواجز غير التعريفية. ومن المهم بصورة خاصة في هذا السياق تحقيق الاتساق أو الاعتراف المتبادل بشأن المعايير والإجراءات المتبعة في الزراعة والتجارة الزراعية ووجود معلومات عن السوق يمكن الوصول إليها بسهولة. ومن المهم بقدر مساوٍ تطوير هياكل أساسية إقليمية في مجالات الإمدادات (اللوجستيات) والسكك الحديدية ورحلات الطيران والنقل البحري فضلاً عن الترتيبات المؤسسية (أي المختبرات التي تقوم بالاختبار، ومؤسسات البحوث والتدريب الأكاديمي، وهيئات إصدار الشهادات، ومؤسسات الاعتماد).

٤١ - ويتمثل السؤال الرئيسي هنا فيما يلي: ما هي تدابير السياسات التي تستطيع أن تمكن البلدان النامية، وبخاصة الاقتصادات الفقيرة، من تحقيق أفضل استفادة من الفرص المتاحة لتحقيق النمو المستقل والمستدام في التجارة الزراعية؟ وفيما يلي ثلاثة مجالات يمكن أن تُصاغ فيها هذه التدابير:

الوصول إلى الأسواق وشروط الدخول:

(أ) ما مدى اختلاف إمكانية الوصول إلى الأسواق وشروط الدخول (التعريفات الجمركية والحواجز غير التعريفية) فيما بين الفئات المختلفة للمنتجات الزراعية، مثلاً المحاصيل الأساسية؛ والخضروات/الفواكه ومنتجات اللحوم/الأسماك/الألبان؛ والدهون

والزيوت؛ والمحاصيل النقدية (الشاي، البن، الكاكاو)؟ كيف يمكن لاتفاقات التجارة الإقليمية أن تحسّن هذه الشروط؟

(ب) يجري الاتجار في إطار التجارة بين الجنوب والجنوب في منتجات زراعية أكثر تجهيزاً منها في حالة التجارة بين الجنوب والشمال. ما هي العوامل الرئيسية وراء ذلك؟ كيف يمكن للبلدان النامية أن تستفيد من طاقتها الإنتاجية وأن تعزز هذه الطاقة في مجال تجهيز الأغذية وتسويقها؟

(ج) كيف يمكن للتجارة بين الجنوب والجنوب في الأغذية أن تساعد البلدان النامية على دعم طاقتها الجماعية على تحسين معايير جودة المنتجات (السلامة)، مثلاً عن طريق الاعتراف المتبادل بالمعايير واللوائح التنظيمية، وعن طريق تبادل المعرفة والخبرة الفنية بين الشركاء التجاريين؟

تمويل التجارة وتيسير التجارة:

(أ) هل توجد تسهيلات كافية من أجل تمويل التجارة في الأغذية والصادرات الزراعية؟ بالنظر إلى أن سياسات ومؤسسات تمويل التجارة بين الجنوب والجنوب ما زالت في مراحلها التكوينية، فما الذي يمكن عمله لتحسين الوضع؟ وما هي التدابير المتصلة بالخدمات التي يمكن اتخاذها لتحسين الإنتاج الزراعي والتجارة الزراعية في السياقات الإقليمية ودون الإقليمية؟

(ب) ما هي مجالات إمداديات (لوجيستيات) التجارة التي تحتاج إلى الدعم أكثر من غيرها، على أن يؤخذ في الاعتبار احتمال وجود اختلاف كبير بين هذه المجالات تبعاً لنوع المنتجات الزراعية؟

(ج) كيف يمكن ترجمة هذه الاحتياجات إلى استثمارات عامة فضلاً عن استثمارات خاصة، بما يشمل تحقيق ذلك عن طريق التعاون الثلاثي؟

باء - دور شبكات الإنتاج الإقليمية

٤٢- على الرغم من هيمنة الشركات عبر الوطنية الكبيرة المنتمية إلى الشمال في جميع مراحل نظام الأغذية الزراعية الخاص بالمنتجات الرئيسية، فإن ظهور شركات الأغذية الكبيرة في الآونة الأخيرة من بلدان نامية مثل الصين والبرازيل والهند قد أعطى واضعي السياسات من هذه البلدان وزناً أكبر في تشكيل الإنتاج الغذائي لهذه البلدان، بما في ذلك الانتقال إلى السلع ذات القيمة المضافة الأعلى وأنشطة التجهيز. وقد أصبح بعض هذه الشركات ذا طابع دولي تستحقه هي ذاتها، مما يعطي البلدان النامية الأخرى مزيداً من الاختيارات وبعض المجال للمساومة على نحو أكثر فعالية في هذا القطاع بشأن مسائل الأسعار وتحديد المعايير ونقل التكنولوجيا وما إلى ذلك. بيد أن الزيادات التي حدثت في أسعار الأغذية في عامي ٢٠٠٧

و٢٠٠٨ قد زادت من حدة النقد الموجه إلى الدور المهيمن للشركات العالمية وأدت إلى حدوث تحولات كبيرة في السياسات. فالاستثمارات التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية الكبيرة، بما في ذلك تلك المنتمية إلى اقتصادات ناشئة، في مشاريع زراعية ضخمة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بهدف التصدير إلى السوق المحلية في بلدانها الأصلية، تشير إلى اعتماد استراتيجية بديلة من أجل ضمان الأمن الغذائي يمكن أن تشكل في خاتمة المطاف تحدياً لهيمنة الشركات العالمية. بيد أن هذه الاستراتيجية ليست بدون مخاطر؛ فردود الفعل العدائية في أفريقيا للاستثمارات المماثلة تفيد كتحذير في هذا الصدد.

٤٣ - وهؤلاء المنتجون الأكبر قد يكونون أيضاً في وضع جيد يمكنهم من تطوير شبكات إقليمية أقوى. فسلال القيمة الإقليمية تنطوي على إمكانات لتوسيع الأسواق عن طريق توفير حوافز للمستثمرين من القطاع الخاص للقيام باستثمارات طويلة الأجل في تجهيز المنتجات الزراعية ونشاط الأعمال المرتكز على الزراعة. كما أنها تتيح للحكومات سيقاً تتصدى فيه على نحو مشترك للمعوقات الأساسية والمعوقات الأخرى التي تعترض الاستثمار والتجارة الإقليميين في السلع الأساسية. ويمكن لسلال القيمة المتكاملة إقليمياً أن تكون هامة أيضاً لعملية توسيع الأسواق، أمام المدخلات والنواتج على السواء، بما في ذلك أمام صغار المزارعين الذين كثيراً ما يكونون في وضع محف من حيث إمكانية الوصول إلى هذه الأسواق. ويمكن لهذا التكامل أن يهيئ النطاق لاستغلال وفورات الحجم وتحسين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والخدمات المكملّة.

٤٤ - ويمكن لسلال القيمة الإقليمية أيضاً أن توفر حوافز لرفع مستوى المنتجات والعمليات. فمع توسّع الأسواق، توجد حاجة إلى تحسين السلع الأساسية ذات القيمة الأعلى أو تحقيق ميزة لها. ومع وجود ترتيبات رئيسية مستقرة ويعوّل عليها بين المنتجين الزراعيين وتجار التجزئة على امتداد سلسلة القيمة، ينشأ اعتماد أكبر على عقود الشراء الآجل واعتماد أقل على معاملات سوق التسليم الفوري. وسيؤدي ذلك إلى استقرار أكبر في الأسعار لصالح الموردين والمستهلكين على السواء. كما أن ترتيبات الشراء الإقليمي تتيح للشركات عدداً من فرص توفير التكاليف، بما في ذلك خفض تكاليف التنسيق، وتقليص إدارة المخزون، وتحقيق وفورات في التكاليف الإمدادية والتكاليف الأخرى للمعاملات.

٤٥ - وعلى الرغم من أن ممارسة القوة السوقية في سلال التوريد يمكن أن تهدد البقاء الاقتصادي لصغار المنتجين، تنطوي سلال التوريد على إمكانات إشراك مزيد من صغار المزارعين في أنشطة نهاية السلسلة مثل التجهيز والتسويق. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنافسة في إطار السلسلة أن تسفر عن تحقيق عائدات أفضل لصغار المزارعين ويمكن أيضاً أن تؤدي إلى تحقيق نواتج ذات جودة أعلى. ويمكن أيضاً لرفع مستوى العمليات أن يؤدي إلى التسعير التنافسي للسلع الأساسية، بالنظر إلى أن التحسينات التكنولوجية تخفّض تكاليف التحويل وتكاليف تسليم المنتجات.

٤٦ - بيد أن تمكين صغار الملاك من المشاركة يُحتمل أن يتطلب التنسيق على الصعيد الإقليمي من أجل تحسين جودة وسلامة المنتجات، وتحقيق التناسق في المعايير وضمان حدوث تدفق كاف للمعلومات إلى المشاركين المحتملين في سلسلة القيمة.

٤٧ - وإطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا وثيق الصلة بالموضوع المشار هنا بشكل خاص، من حيث أنه أنشئ (في عام ٢٠٠٣) في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) ويجري تنفيذه عن طريق الاتحاد الأفريقي بينما يستخدم الهياكل الإقليمية في إطار الجماعات الاقتصادية الإقليمية القائمة لتيسير إنشاء سوق غذائية أفريقية مشتركة في السلع الأساسية الاستراتيجية. ويمكن للبرنامج الشامل المذكور أن يُيسر في خاتمة المطاف ظهور نشاط أعمال دولي قائم على الزراعة على امتداد سلاسل القيمة الأفقية والرأسية للسلع الأساسية الاستراتيجية المختلفة.

سابعاً - الطريق الذي ينبغي المضي فيه

٤٨ - منذ حدوث الأزمة الغذائية العالمية في عام ٢٠٠٨، انتقلت قضية الزراعة إلى صدارة جدول أولويات التنمية كما ألها تشغل قدرًا كبيراً من العناوين الرئيسية في الإعلام بسبب اندفاع الشركات عبر الوطنية الكبيرة وصناديق الثروات السيادية للحصول على أراضي في البلدان النامية من أجل إنتاج الغذاء. وتتعلق معظم التعليقات المبداء بإخفاق الزراعة في كثير من بلدان الدخل المنخفض في العمل كمحرك للتنمية وللحد من الفقر. ولكن تجارب البلدان النامية ليست جميعاً قصص إخفاق. فكما تبين أعلاه، توجد أيضاً قصص نجاح كثيرة تنطوي على إسهام الزراعة في النمو الاقتصادي المستدام وفي الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

٤٩ - وأحد الدروس المستفادة من الأزمة الغذائية العالمية الأخيرة هو أنه ليس بمقدور بلد من البلدان، مهما كان صغيراً ومفتوحاً، أن يهمل الإنتاج المحلي للأغذية وأنه يجب على جميع البلدان ضمان وجود بعض التوريدات المحلية على الأقل إذا كان لها أن تتجنب الوقوع في دوامة تقلبات الأسعار التي يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي الوطني تأثيراً هائلاً. وقد بدأ المجتمع الدولي في تناول هذه القضايا. فقد أنشأت الأمم المتحدة فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، والتابعة للأمين العام، والتي تضمن ٢٢ هيئة من هيئات الأمم المتحدة، بهدف تنسيق الدعم المقدم إلى الإجراءات المتخذة داخل البلدان بغية تحسين الأمن الغذائي والتغذوي؛ وتعبئة الاستثمارات بغية دعم الإجراءات المطلوبة على وجه الاستعجال والخطط الوطنية والإقليمية الأطول أجلاً المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي؛ وحفز المشاركة الاستراتيجية من جانب أصحاب المصلحة المتعددين في الجهود المتضافرة والمطرودة الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي عن طريق إقامة شراكات على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛ وتتبع مسار جهود المجتمع الدولي في الوقت الذي يتحمل فيه

التزامات فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي، وبحث التقدم المحرز في اتجاه تحقيق نتائج إطار العمل الشامل.

٥٠ - وقد عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ اجتماع رفيع المستوى بعنوان "الأمن الغذائي للجميع" استضافته الحكومة الإسبانية وقدم دعمه للوثيقة المعنونة "عملية مدريد: نحو شراكة عالمية شاملة بشأن الزراعة والأمن الغذائي"، حددت إطار جهد يبذله أصحاب المصلحة المتعددون بغية تعزيز الزراعة في مجال مكافحة الفقر على الصعيدين المحلي والعالمي.

٥١ - وقد خلص التقييم الدولي للمعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية (٢٠٠٨)، الذي حظي أيضاً بدعم حكومي دولي قوي، إلى أن احتياجات المزارع الصغيرة وإمكاناتها في مجال النظم الإيكولوجية المختلفة تتطلب اهتماماً عاجلاً من جانب المجتمع الدولي، وبخاصة في ضوء التغيرات الجارية التي تحدث للمناخ. بيد أن ذلك لا يستبعد دوراً هاماً للتجارة في المنتجات الزراعية، وخاصة في الحالات التي يرتبط فيها ذلك بوفورات الحجم وتكوين رأس المال بوتيرة سريعة ووجود صلات قوية بالاقتصاد المحلي غير الريفي.

٥٢ - ومع التعاون الاقتصادي المتزايد بين الجنوب والجنوب، توجد فرص كثيرة أمام البلدان النامية الأخرى للاستفادة من خبرات نظرائها الأكثر نجاحاً عن طريق تدعيم روابط التجارة والاستثمار ونقل المعرفة. ويتيح اجتماع الخبراء فرصة مناسبة التوقيت لتناول كيف يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي أن يساعد البلدان النامية وبخاصة الاقتصادات المنخفضة الدخل والاقتصادات ذات العجز الغذائي، على تنمية الإنتاج الزراعي المستدام الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى تمكينها من تحقيق الأمن الغذائي. وقد يتناول المشاركون كيف يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي أن يساعد الاقتصادات الفقيرة على عكس اتجاه التدهور في الاستثمار الزراعي والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية والبحث والتطوير الزراعيين.